مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

عمر زين: مَن يدفعون إلى خطاب الكراهية غاياتهم إنهاء لبنان الرسالة

اخطر ما يصيب وطن ومجتمع، هو نمو الخطاب الطائفي والمذهبي والتحريضي والكراهية. هذه الافة وجدت امكانات انتشارها عبر وسائط التواصل الاجتماعي، علما ان لبنان من الدول التي تعاني من هذا المرض الخطير، وان بنسب متفاوتة، وبحسب الظروف الذي يمر فيها على مختلف الصعد

اقترن تزايد المحتوى الالكتروني الذي يحرض على الكراهية ويتضمن خطابا طائفيا ومذهبيا، مع ظهور معلومات مضللة يمكن مشاركتها بسهولة بواسطة الادوات الرقمية. وهو ما يثير تحديات غير مسبوقة لمجتمعاتنا، حيث تكافح الحكومات لفرض القوانين الوطنية في نطاق العالم الافتراضي وسرعته. وعلى عكس الوسائط التقليدية، يمكن انشاء خطاب الكراهية والتحريض عبر الانترنت ومشاركته بسهولة وبتكلفة منخفضة، من دون الكشف عن الهوية. كذلك لديها القدرة على الوصول الى جمهور عالمي ومتنوع في الوقت الحقيقي. كما ان الدوام النسبي للمحتويات المحرضة على الكراهية والطائفية والمذهبية على الانترنت تمثل مشكلة ايضا، حيث يمكن ان تعاود الظهور وتعيد اكتساب الشعبية مع مرور الوقت. في المقابل، يعد فهم خطاب الكراهية والتحريض على انواعه، ومراقبته عبر المجتمعات والوسائط الالكترونية المتنوعة، امرين اساسيين لتشكيل استجابات جديدة. لكن غالبا ما تتعطل الجهود بسبب النطاق الواسع للظاهرة والقيود التكنولوجية لانظمة المراقبة الالية ونقص الشفافية في الشركات على الانترنت.

في الوقت نفسه، ساعدت خوارزميات الشركات عبر الانترنت، في تسليح وسائل التواصل الاجتماعي المتزايد من اجل نشر روايات محرضة على الكره، ومثيرة للانقسام الطائفي والمذهبي والعرقي والاثني. وقد ادى ذلك الى تكثيف الوصمة التي تواجهها المجتمعات الضعيفة وكشف هشاشة ديموقراطياتنا في جميع انحاء العالم. فقد ادى الى التدقيق في اللاعبين على الانترنت، واثار تساؤلات حول دورهم ومسؤوليتهم في الحاق الضرر بالعالم الحقيقي. نتيجة لذلك، بدأت بعض الدول في تحميل شركات الانترنت مسؤولية الاشراف على المحتوى الذي يعتبر مخالفا للقانون وازالته، مما اثار مخاوف في شأن القيود المفروضة على حرية التعبير والرقابة. على الرغم من هذه التحديات، تستكشف الامم المتحدة والعديد من الجهات الفاعلة الاخرى، سبل التصدي لخطاب الكراهية والتحريض على انواعه. تشمل هذه المبادرات تعزيز الثقافة الاعلامية والمعلوماتية بين مستخدمي الانترنت مع ضمان الحق في حرية التعبير.

لاحظت المنسقية العامة لشبكة الامان للسلم الاهلي في الفترة الاخيرة، تصاعد الخطاب المذهبي والطائفي والتحريضي من العديد من القيادات السياسية والحزبية والشخصيات النيابية وبعض الناشطين في الشأن العام، تحت عناوين مختلفة ولجوء البعض احيانا الى ادخال القضايا الدينية في السجالات السياسية والحزبية بشكل مسيء. كل ذلك يؤدي الى تصعيد اجواء التوترات الداخلية، بما قد يؤدي الى بروز معطيات من مخاوف جدية من العودة الى مناخات الحرب الاهلية. وقد دعت المنسقية جميع القيادات السياسية والحزبية والاعلامية وكل من يتصدى للشأن العام، الى التنبه لما يجري والابتعاد من كل ما يؤدي الى التحريض الطائفي والمذهبي او يزيد من حالة الاحتقان. كما دعت وسائل الاعلام الى مواجهة تلك الاجواء الخطيرة والمساهمة في نشر خطاب الحوار والاعتدال، وحثت كل الهيئات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والحوارية والمرجعيات الدينية للتعاون والعمل على مواجهة هذه الاجواء الخطيرة، والتعاون في ما بينها لنشر ثقافة الحوار، ورفض الحرب والدعوة الى تعزيز السلم الاهلي والاستقرار، ودعم المؤسسات الامنية والاسراع في انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

حول هذه العناوين، تحدث الامين العام السابق لاتحاد المحامين العرب ورئيس المنظمة العربية لحماية ومساندة الصحافيين وسجناء الرأي والمنسق العام لشبكة الامان للسلم الاهلي المحامي عمر زين لـ"الامن العام"، شارحا المخاطر وسبل المعالجة والمواجهة.

■ كيف تفسر الخطاب الطائفي والمذهبي في لبنان وما هي اسبابه الحقيقية؟

□ في غياب التربية على المواطنة والايمان بالدولة، يستغل الاقطاع السياسي لاثارة الحساسيات بين المواطنين، وقودها الخطاب الطائفي والمذهبي، خاصة وان هذا الخطاب لديه من الرواسب التاريخية التي تتنكر للقيم المشتركة في الاديان وتدعو الى الاحتراب بين الاديان وعدم احترام التنوع الديني، وبذلك يستفيد الاقطاع في استحضار هذه الرواسب من هذه التناقضات لبناء زعامته غير الوطنية والمحصورة في بعض من طائفته ومذهبه وليس كلها. هذا الواقع يستفيد منه ايضا الاجنبي المتربص بالبلد لتحقيق مخططاته، التي من عناوينها وضع اليد على ثروات البلد وادخالها في محوره، بل ان الاجنبي يغذيه بشتى الوسائل التي يمد بها الاقطاع السياسي.

■ منذ نحو عقدين تقدم خطاب الكراهية على ما عداه من لغة الحوار والعقل، ما السبيل لمعالجة هذه الافة الخطيرة؟

□ ان التفاهم والحوار والبناء المشترك هو من صنع العقل، لا من صنع العضلات والبنادق، وبالتالي فان قيام ابناء الوطن بتقديم العطاء له وهذا ما يوفره فهم المواطنة وتطبيقها اعتبارا من البيت والمدرسة فالجامعة، وما يحصل اليوم عكس ذلك يحافظ عليه من الانهيار حيث في توقف ابناء الوطن عن العطاء ادى الى خطورة عدم بقائه، وان المعالجة الصحيحة لما يحصل هو في ضرورة رفض نزعة الاحتواء السياسي للمذاهب

المحامي عمر زين.

الدينية، ورفض استغلال الدين وطوائفه ومذاهبه في النزاعات السياسية والعمل على اقامة دولة القانون والمؤسسات، وهذا لا يحصل الا بتعميم مساحات الحوار المجتمعي بين الاديان. نؤكد هنا على ما سبق وقاله المغفور له الرئيس تقي الدين الصلح: "ان كل محاولة لتغليب اي دويلة على الدولة هي التخريب بعينه وهي الهدم الحقيقي للبنان".

■ تعتبر وسائل الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي هي الميدان للمنازلات التي تحمل ضخا من الطائفية والمذهبية والكراهية الا ترى انه يجب ضبطها عبر التشريعات والقوانين؟

□ مبدئيا نحن مع الضبط وبشكل متوازن، وبطريقة تسمح للافراد ان يعبروا عن رأيهم بحرية وبما لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وان لا يصل الضبط الى تقييد حرية الرأي والتعبير، والى جانب ذلك لا بد من برامج متخصصة تقوم بها وسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع بدراسة هذه الظاهرة والى ما تستند اليه هذه الظاهرة من اباطيل، والاشارة الواضحة الى تداعياتها الخطيرة على كل من المجتمع والوطن والامة. كذلك هنالك دور مهم جدا لمنظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي بين طوائف الشعب وافراده حول الاستخدام الامثل لوسائل التواصل الاجتماعي، والتعبير عن رايهم في ظل المناخ الديموقراطي وبما لا يتعارض مع القوانين والانظمة السارية. نؤكد هنا بكل اصرار ان الصحافة الوطنية، بل الاعلام الوطني، هو الذي يشعر ذاتيا بمسؤولياته الاعلامية من المنظور الوطني من دون اي رقيب او حسيب.

■ الا ترى ان المسؤولية تقع مباشرة على القيادات السياسية والمرجعيات الدينية والتي عليها صياغة خطاب مختلف بعدما تمت اباحة كل العبارات؟

□ نؤكد ان انهاء حال الاحتقان المذهبي والطائفي في الامة هو مسؤولية جميع المواطنين من دون استثناء وخاصة السياسيين المستفيدين من ذلك. لذا، على المرجعيات الدينية التي تتحمل مسؤولية تقديم الحلول عبر الحوار والمشاركة في انشطته وبرامجه ومؤسساته، التقريب بين المختلفين دينيا ومذهبيا، ودعوتهم الى تحرير الفهم الديني من الغلو والتطرف.

■ ما دور الجهات المعادية في شحن هذا الخطاب وما هي وسائل المواجهة؟

□ من الطبيعي ان تعمل الجهات المعادية كما سبق واسلفنا، في كل ما من شأنه تفكيك الوفاق الوطني. ردنا على ذلك، بأن يبقى ايماننا راسخا بالوفاق المسيحي - الاسلامي الذي هو الميثاق، حيث ان لا مبرر لوجود لبنان ان لم يكن اسلاميا مسيحيا، وعلينا ان لا نفسح في المجال لأن يكون لبنان ساحة يلعب فيها او يتصارع عليها اي فريق، شقيقا كان ام صديقا، فضلا عن العدو، وعلينا جميعا ان نعطي لبنان الوطن من دم الحياة، فيعيش بذلك الوطن ويستمر وينمو ويستعيد دوره بين الامم ويقف في وجه كل المؤامرات.

■ هل من رابط بين ارتفاع منسوب هذا الخطاب والازمة الخانقة التي يعاني منها المواطن؟

□ بكل تأكيد، لأن الجوع يجعل الانسان عرضة للخضوع الى ابسط المغريات، وبالتالي فان ارتفاع هذا الخطاب من الجهات الداخلية المتواطئة مع الاعداء، يسهل عليها اصطياد المواطن من خلال ذلك وترغيبه بكل الوسائل، بل وتحويله الى العنف من خلال الكراهية والتنابذ والتفرقة بدل المحبة والتسامح والسلام.

■ هل من رابط بين الازمة السياسية وتعطل المؤسسات الدستورية وانتشار خطاب كهذا؟

□ طبعا، بعد ما تعرضت له الدولة ومؤسساتها من اهتزاز وتعطيل، فان لبنان يقع حتما تحت وطأة التقسيم والتجزئة، ويسمح بقيام دويلات على اسس طائفية يعزز ذلك الخطاب الطائفي والمذهبي بسبب الشلل العام، وهذا ما بدأنا نسمع عنه بما يسمى الفيديرالية والكانتونات والدويلات باشكال مختلفة، وبالتالي فان خطابنا يجب ان يكون بالقول والعمل على المساواة الحقيقية بين اللبناني واللبناني، لا مساواة الطوائف بعضها ببعض. لا بد من التمسك بالمبادئ الانسانية السامية المكرسة في الاتفاقات الاقليمية والدولية، كالمساواة وعدم التمييز والعدالة والانصاف والنزاهة وحكم القانون والوقوف في وجه الفساد والفاسدين.

■ هل تخشون من ان يؤدي هذا الخطاب الى توفير الظروف لتوترات وربما لفوضى خطيرة؟

□ نعم، هذا الخطاب يؤدي الى كوارث تصيب الوطن والمواطن، وهو يوفر الظروف والتوترات والفوضى الخطيرة ليصل اصحابه ومَن وراءهم من اعداء الى تحقيق غاياتهم بانهاء لبنان الرسالة، لَذلك نردد دائما "حمى الله لبنان".